

ما يُنشر في هذه الصفحة يعبر عن رأي كاتبه وليس بالضرورة عن رأي الصحيفة

## لبنان وأزمة الدين العام ولعبة أركان النظام!



في لبنان تنقسم الأطراف السياسية فيما بينها حول مقاربتها للملفات المتعلقة بالدولة والمواطن. فيما يخص الجانب الاقتصادي منها، يركز المواطن تحت هموم تتزايد دون أن تكون هناك رؤية لدى الدولة لحلّول جذرية. وإذا سلمنا جدلاً بغياب مواصفات الدولة عن النظام اللبناني كما سبق وأشرنا (يمكن مراجعة مقال لنفس الكاتب تحت عنوان: لبنان والأصلاح الإداري وأهمية تعزيز مفهوم الدولة)، فإن الأطراف اللبنانية لم تثبت حتى الآن أهليتها في هندسة الحلول التي ترتقي لمستوى آمال المواطن أو حتى ترتقي لمستوى سياسات الدولة.

اليوم يسعى البعض في لبنان إلى وضع خطط لتجنب التطورات المستقبلية التي يمكن أن تحصل إذا استمرّ النزف المالي في الإقتصاد اللبناني، لكن الواضح أن الخطط ليست إلا ظرفية، وهي خطط تقوم على تأجيل الأزمة للمستقبل، وهي أزمة ستصبح أكبر على عاتق الأجيال المقبلة. اليوم يطغى النقاش حول مشكلة الدين العام. الأرقام تشير إلى أن خدمة الدين «أي الفوائد التي تدفعها الدولة اللبنانية عن ديونها» قاربت الخمسة مليارات دولار في عام ٢٠١٨، وهو ما يمثل تقريباً ربع ميزانيتها السنوية التي تصل إلى ٢٠ مليار دولار. في حين ما تزال الحلول التي تضاهي النموذج القائم للإقتصاد الاستهلاكي، وهي تعني سياسة التقشف والتحصيل، أو إعادة هيكلة الدين العام كمدخل لأي معالجة للأزمة. في الحقيقة، يبتعد المعنيون عن العلاج الجذري وهو التحول من الإقتصاد الاستهلاكي إلى الإقتصاد الإنتاجي. فالدولة تحتاج إلى مداخيل مالية لتصبح قادرة على سداد الدين وتمويل نفقات الميزانية. فكيف إذا كانت المداخيل اليوم أقل من النفقات؟

خلف هذه الإشكاليات حقائق تتعلق بالفساد الذي يحكم إدارة الحكم في لبنان. حيث تصدر الدولة اللبنانية سنوياً سندات مالية من أجل تمويل ذاتها. وتنقسم هذه السندات بنسبة ٦٠٪ بالليرة اللبنانية و ٤٠٪ بالدولار، فيما يتم سدادها بفوائد تبلغ ٩٪ بالنسبة لليرة اللبنانية و ٧٪ بالنسبة للدولار، وهو ما يجذب المستثمرين الذين هم بأغلبهم المصارف اللبنانية ومصرف لبنان؛ في الواقع تقوم المصارف بشراء السندات عبر عملية استثمارية، حيث تشكل سندات الخزينة ٦٠٪ من أسهم المصارف التجارية. تمتلك المصارف ودائع تصل إلى ٢٠٠ مليار دولار أي أربع مرات حجم الإقتصاد اللبناني (عام ٢٠١٧). لا يجرو أحد على طرح مسألة إعادة هيكلة الدين العام عبر اتفاق مشترك مع المصارف مثلاً، وبفوائد أقل، ما يُخفف على عاتق

الخزينة اللبنانية. ذلك من المحرمات يقول البعض، فهذا يحتاج إلى توافق سياسي حول توزيع الخسائر، لنجد أن المصارف والدولة كاسبان ووحيد الشعب اللبناني يعاني من نتائج الأزمات! يعيش لبنان على استيراد ٨٠٪ من السلع الاستهلاكية ويدفعها بالعملة الصعبة. وحده التحول نحو الإقتصاد الإنتاجي، هو الحل. وهنا نعيد الإشارة إلى عدد من الحلول المتعلقة باختصار: أولاً: دعم قطاعات الإنتاج وتحديد قطاع الصناعة اللبنانية وتقويته، بحيث يصبح داعماً للقطاعات الأخرى. وهو ما يحتاج إلى سن قوانين ووضع سياسات تحفز الاستثمارات في القطاع الصناعي المحلي. ثانياً: التحول نحو مجتمع المعرفة، عبر دعم القطاعات الباردة في العلوم والتكنولوجيا، وتحفيز

الطاقات والإمكانيات الموجودة في لبنان إلى تعزيز الميزة التنافسية الإقليمية في عالم البرمجة والمعلوماتية.

ثالثاً: إعطاء الأولوية لمشاريع الإصلاح الإداري وتطوير بنية الدولة لإيجاد تحول في بنية القطاع العام، وتطبيق مشروع الحكومة الرقمية، عبر ربط القطاعات بعضها ببعض وبالمواطن بالاستفادة من تكنولوجيا المعلومات.

رابعاً: وضع خطط استباقية للاستفادة من موارد الطاقة التي بات يمتلكها لبنان في قطاعي النفط والغاز بهدف تحفيز إنتاج الصناعات البتروكيمياوية. في الواقع، يملك لبنان خبرات عديدة تخوله إيجاد حلول لكنه يفتقد الحوكمة لتطبيقها. فغياب «الحوكمة» - وهي تدعيم مراقبة نشاط الدولة، ومتابعة أداء الأجهزة التنفيذية - يمنع تطبيق الحلول، وبالتالي يمنع الإصلاح ومحاربة الفساد. الكثير من الحلول المطروحة قابلة للتنفيذ، لكن لعبة المصالح التي تحكم العلاقة بين أركان النظام اللبناني ما زالت الحاكمة. فالمصارف لا تبدو مستعدة لتمويل الاستثمارات المنتجة برغم أنه أمر ضروري للإقتصاد، وذلك يعود لسبب رئيسي يتعلق بالربح المريح الذي تحصل عليه من دين الدولة!

على الصعيد الإداري يأتي لبنان في المرتبة ١٤٠ من حيث الحوكمة وفقاً لمؤشر البنك الدولي. من ناحية الأزمات، بلغ الدين اللبناني ٨٠ مليار دولار، أي ما يعادل تقريباً نسبة ١٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٧. وهنا فإن التوقعات تشير إلى ارتفاعه ليصل إلى نسبة ١٦٠٪ بحلول عام ٢٠٢١. فيما يُعتبر أخطر ما في هذه الديون، أنها أصبحت واقعا يجعل السياسة الاقتصادية والمالية رهينة لها.

في لبنان، تدبير النخبة الحاكمة وأركان النظام لعبة الإقتصاد والمال بحسب مصالحها. كافة إجراءاتها تهدف لتفادي الأزمة حالياً وتأجيلها إلى الأجيال المقبلة!

محمد علي جعفر

## اليمن: قاصف K2 في استقبال العام الخامس . في «العند»

تدشيناً للعام القتالي ٢٠١٩، وعلى مشارف العام الخامس للعدوان السعودي الأمريكي على اليمن تأتي العملية النوعية الأخيرة التي ينجزها سلاح الجو المسير لتختار هدفاً دسماً هذه المرة في قاعدة العند المحتلة حيث كان الصف الأول من قيادات مرتزقة العدوان في المنصة التي تحولت في غمضة عين إلى مسرح



لدماء القتلى والجرحى. ومع الدقائق الأولى للعملية تعددت الروايات القادمة من العند حول تفاصيلها وطبيعة التجنيز وهل كان الانفجار الروايات مجمعة على أن طائرة بدون طيار حلت في الأجواء وكان البعض يظنها مخصصة للتصوير واقتربت من المنصة لتنفجر بمن كان فيها من قيادات المرتزقة لحظة وصولهم إلى المنصة، مخلصة قتلى وجرحى بعضهم في حالة حرجة تم نقلهم إلى مستشفيات عدن، ومن خلال تلك الروايات يبدو أن طائرة خاصة بالتصوير ربما كانت موجودة بالفعل قبل أن تصل طائرة القاصف لتنفيذ عملياتها النوعية.

ويأتي بيان المتحدث باسم القوات المسلحة المعيد يحيى سريع ويؤكد تنفيذ العملية بطائرة مسيرة دخلت الخدمة الميدانية مؤخراً بعد عمليات اختبار سابقة، وهي من نوع قاصف K2، وتنفجر بشكل متشظي من أعلى إلى أسفل بمسافة ٢٠ متراً، وهي قادرة على حمل كميات كبيرة من المواد المتفجرة.

وفي دلالات هذه العملية النوعية والهامة لا يمكن قراءة الحدث من الزاوية العسكرية فقط بل هناك عدة أبعاد وعلى رأسها البعد الاستخباراتي مع الأخذ بعين الاعتبار أن مثل هذه العمليات ذات طبيعة مزدوجة بين الرصد والاستطلاع من جهة والتنفيذ من جهة أخرى.

وبطبيعة الحال فإن العملية ليست وليدة لحظة الإعلان عنها، فهي بحاجة إلى الكثير من المعلومات الاستخباراتية عن تحركات القيادات وطبيعة الفعالية العسكرية والتي تسبق العملية بأيام على الأغلب، لاسيما أن التنفيذ حصل مع وصول تلك القيادات إلى المنصة كما اكدته بعض الروايات القادمة من هناك.

لنؤكد هذه العملية مجدداً مدى قدرة وحدة السلاح المسير على مواصلة تطوير قدراتها ومراكمة خبراتها وتنويع أساليبها في مباغته العدو في المكان والزمان غير المتوقع لتصيب أهدافها بهذه الدقة المتناهية.

هذه العملية الدقيقة في توقيتها واختيار هدفها تأتي في ظل تواتر عمليات سلاح الجو المسير لجيش واللجان الشعبية سواء على مستوى الرصد والتوثيق والاستطلاع العسكري أو على مستوى تنفيذ العمليات والقصف الميداني.

وهنا يحضر في الأذهان قائمة طويلة من العمليات النوعية التي نفذها سلاح الجو المسير بواسطة أنواع مختلفة من الطائرات قاصف واحد وصماد ٢ وصماد ٣ والتي توزعت عملياتها بين مطارات الرياض وجيزان وأبو ظبي ودبي ومناطق أخرى في الداخل والخارج.

مجموع هذه العمليات التي جانب تلك المنفذة في الساحل الغربي ساهمت في فرض معادلات عسكرية جديدة وغيّرت في واقع سير المعارك وتكتيكات الدفاع ودرح العدوان وقد أثرت بشكل كبير وفعال في إشغال الكثير من رهانات العدو وجعلته يعيد حساباته ويضرب الأخماس بأساس من شأن هذه العملية أيضاً ونحن على اعتاب العام الخامس للعدوان ومع بداية العام ٢٠١٩ إن تدفع تحالف العدوان للتخلي عن التعنت المتواصل والذهاب نحو تفعيل المسارات السياسية المتعثرة، لاسيما في الدفع لتنفيذ اتفاق استوكهولم الذي لا يزال يراوح مكانه نتيجة المطالبة والتأخير في إنجاز التزامات الطرف المعادي وفقاً للاتفاق.

علي الروائي

## اليونان ستتحول إلى مركز اقتصادي روسي

تواجه ليس فقط خطر الفوضى الداخلية، بل أيضاً خطر المطامع التركية. ولكن في تلك المرحلة، جرى تطور اقتصادي جيوسراتيجي بالغ الأهمية في الاقليم، وهو اتفاق روسيا وتركيا على مشروع تمديد أنبوب الغاز المسمى «السيل التركي» من روسيا إلى تركيا عبر أعماق البحر الأسود، والهادف إلى تأمين حاجات تركيا وإلى توزيع الغاز الروسي في أوروبا الشرقية والجنوبية. وبناءً على طلب الرئيس بوتين وافق الرئيس اردوغان على أن يمر الأنبوب ترانزيت في الأراضي التركية، وتحصل تركيا على كامل حقوقها من رسوم الترانزيت، ولكن على أن تقام محطات الترمينال لتوزيع الغاز على مختلف البلدان في اليونان. وتعمل محطة الترمينال لإعادة الغاز الطبيعي المسال (LGN) إلى حالة الغاز الجاهز للاستعمال الفication، ومن ثم ضخها للمستهلكين حسب الكميات المتفق عليها. وقد تم إنشاء أول محطة ترمينال وهي محطة بحرية عائمة قرب مدينة الكسندروبوليس على بحر ايجة بعيداً ٧٥٠ كلم عن العاصمة أثينا. والقدرة الانتاجية الحالية للمحطة هي ٥ مليارات متر مكعب سنوياً قابلة للزيادة إلى ٨ مليارات في الحالات القصوى. وتم إنشاء المحطة بالمشاركة بين ساميل روسية وإيطاليا وفرنسية وغيرها، ويحتفظ الرأسمال الروسي من شركة «غازبروم» بالعلاقة بنسبة

تزيد على ٥٠٪. ومبدئياً يمكن لمحطة الترمينال المذكورة أن تستقبل الغاز المسال الطبيعي (LGN) من مختلف المصادر من الشرق الأوسط وأذربيجان وأميركا، ولكن شغلها الرئيسي سيكون بالغاز الروسي، الذي لا يستطيع أي مصدر آخر مزاحمته، إن لجهة السعر الرخيص أو لجهة القدرة على تلبية الطلبات في الأوقات المحددة. وحتى الآن يوجد طلبات من ٢٠ شركة توزيع أوروبية ويبلغ إجمالي الطلبات أكثر من ١٥ مليار متر مكعب وهو أكثر من قدرة هذه المحطة على الاستيعاب. وتخطط روسيا لتحويل اليونان إلى مدخل رئيسي لتوزيع الغاز الروسي على أوروبا، وستقوم شركة «غازبروم» بالمشاركة مع رساميل فرنسية وإيطالية وأوروبية أخرى، وطبعاً بمشاركة رئيسية من اليونان، وبناءً على شروط المحطات الترمينال لتوزيع الغاز الروسي من اليونان. وطبعاً ان تركيا سيكون لها فائدة كبيرة من هذه الخطة لأنها ستستفيد بمبالغ خيالية من رسوم الترانزيت وكذلك من فتح مشاريع روسية كبرى أخرى في تركيا.

ولا شك أن الفوائد الكبرى التي ستجنيها اليونان ستساعد على الخروج من أزمتها الاقتصادية الراهنة وعلى تحريك عجلة الإقتصاد اليوناني بشكل لا سابق له. وتخطط روسيا للمشاركة مع اليونان في تطوير صناعة السياحة في اليونان وصناعة النقل

## تركيا والرقص على أنغام الانسحاب الأميركي



يحمل في تفاصيله تعقيدات هي رهن بالمسارات السياسية والعسكرية ليس في سوريا فحسب، بل تكاد تقارب الإقليم كاملاً، وعليه تكون أوراق الرئيس التركي وبالربط بين التعقيدات السياسية المرافقة للشرق السوري، قد تحولت لمجرد تصريحات خرقاء غير فعالة ليجريها أردوغان، وفي المقابل بات أردوغان ينتظر فئات المكاسب التي من الممكن أن ترمى له، حيث أن سوريا وروسيا وإيران باتت في مرحلة تصاعد يرقى لمستوى حلف استراتيجي، بعد أن أثبتت العلاقة الثلاثية في ما بينها قدرة خارقة في التصدي لسياسات البيت الأبيض، بل وقد تمكنت من القفز على عقوبات ترامب وتطوعها لصالحها، وبالتالي لا فرص أردوغانية أمام حلف استراتيجي قوي ومتصاعد، ما يُفسّر

أردوغان وهو اجسه الأمنية. يبدو أن الانسحاب الأميركي المزمع من سوريا أضرب بأردوغان وجعله يتخبط في دائرة طموحاته، وعلى غير التوقعات المرجوة تركيا، فقد خسر أردوغان الكثير من أوراق قوته، وباتت هذه الأوراق في مهب الريح السورية التي تؤسس لانتصارات غير بعيد، خاصة أن السياسات التركية كشفت ولم تعد لها قوة ردع بالمعنى السياسي، فإن المتضررين من هواجس أردوغان وطموحاته كثير، وسيقومون بالتصدي لسياساته من العراق إلى سوريا وإيران، وهذا يؤكد بأن كفة المصالح في ميزان القوى، لن تكون إطلافاً في مصلحة أردوغان ولو كانت واشنطن وقدراتها السياسية والعسكرية طوع إرادته، فالوضع الجيو استراتيجي في شرق سوريا

تمهيداً لوثبة إلى شرق الفرات، وانتظار استراتيجي في قادم الأيام يجلي تفاصيل المشهد السياسي والعسكري في ادلب، خاصة أن هناك حرباً طاحنة بين الفصائل الإرهابية، والتي لن تكون إلا في مصلحة الدولة السورية وبكل المقاييس.

نتيجة تعقيدات المشهد في شرق سوريا، لا يزال الجدل المتعلق بالانسحاب الأميركي من سوريا، يبحث عن مخرجات وذلك بغية التنسيق بشأن قرار ترامب الذي سيستغرق ما يربو على مئة يوم، وقد تكون هذه الأيام حلياً بالمفاجآت الاستراتيجية، أو التراجع السياسية الأميركية، على شاكلة تجدد خطر داعش، أو ربما اندلاع مواجهات عسكرية بين المتصارعين على ملء الفراغ الأميركي في سوريا، كل هذا قد يزيج بمغفريات ووقائع جديدة تصاف إلى القرار الأميركي، ما يحمل ترامب على العودة عن قراره، وتنفيذ صدمة سياسية وربما عسكرية تعيد المشهد إلى بداياته.

أردوغان الذي فسر قرار ترامب لصالحه، يبدو أنه لم يتمكن من تفكيك جزئيات قرار الانسحاب، مدفوعاً بطموحاته السياسية وتطلعاته التوسعية وهو اجسه الأمنية، وربما غاب عن أردوغان أن أي عمل عسكري شرق سوريا قد يُصادف الكثير من المطبات، خاصة أن التواجد التركي في سوريا غير شرعي وتراه دمشق احتلالاً وجب مقاومته، ما يفتح الباب على مشهد عسكري تصادمي بين سوريا وحلفائها، وتركيا وبيادقها الإرهابية، بيد أن المشهد الجديد الذي يورق أردوغان تمثل في دخول الجيش السوري إلى منبج، أمجد إسماعيل الأغا

يبدو أن الانسحاب الأميركي المزمع من سوريا أضرب بأردوغان وجعله يتخبط في دائرة طموحاته، وعلى غير التوقعات المرجوة تركيا، فقد خسر أردوغان الكثير من أوراق قوته، وباتت هذه الأوراق في مهب الريح السورية التي تؤسس لانتصارات غير بعيد.

لا تزال تداعيات قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بالانسحاب من سوريا، ترحي بظلالها على جملة التطورات السياسية والعسكرية المتعلقة بالشأن السوري، فالمباغثة التي جاء بها ترامب إبان قراره المتعبد الأوجه، كانت على درجة كبيرة من التخبط داخل أروقة البيت الأبيض، لجهة التعقيدات المتزايدة التي ستصيب محور واشنطن، خاصة إذا ما نظرنا إلى كتلة المصالح المشتركة التي تجمع واشنطن وبيادقها في الشرق الأوسط، وفي مقابل القرار الترامبي المباغته شكلاً ومضموناً، يبدو أن أوهام أردوغان لم تكن بحجم توقعاته المرجوة بشأن شمال شرق سوريا، فقد راهن أردوغان على أن هذا الانسحاب قد يرفع المستوى السياسي والعسكري عن الكر، ويوفر للقوات التركية ظروفًا مواتية لاستكمال العملية العسكرية المزمعة شرق الفرات، وبهذا يتم سحب التداعيات السلبية جراء الهجوم المتوقع على الكر، حلفاء واشنطن، لكن الواضح للجميع وخاصة للتركي، أن الوضع الجيوسياسي في جزئيات المشهد السوري، لا يميل إطلافاً لمصالح الرئيس التركي وسياسته التوسعية في شرق سوريا، خاصة أن حلفاء أردوغان المفترضين يحولون أجدات تحالف في مضامينها تطلعات